أضواء على أبرز نشاطات وإنجازات الجمعية خلال عام **2020**

قامت الجمعية خلال عام 2020 بمناقشة ومتابعة مختلف القضايا التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء، وقد تمت مناقشة هذه القضايا بعمق من قبل اللجان الفنية المختصة في الجمعية وتم رفع ملاحظات البنوك حولها للجهات المعنية. وقد كانت استجابة تلك الجهات على درجة عالية من الجدية، حيث تم اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف القضايا.

وفي مجال التدريب، عقدت الجمعية مجموعة من الفعاليات والأنشطة التدريبية والتي تناولت موضوعات وقضايا ذات علاقة بالعمل المصرفي. وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام 2020 مجموعة من المنشورات والتقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني. وفيما يلي نستعرض أبرز نشاطات الجمعية خلال العام 2020.

أ- قضايا ودفاع

قامت الجمعية خلال عام 2020 ببحث ومتابعة مختلف المواضيع ذات العلاقة بالبنوك الأعضاء، وقامت بمناقشة تلك المواضيع ومخاطبة الجهات المعنية بخصوصها. ومن هذه المواضيع ما يلي:

- تنظيم اجتماع لممثلي البنوك لمناقشة موضوع عمولة خصم التاجر مقابل عمليات الدفع المحلية وآلية التعامل مع تعليمات البنك المركزي الصادرة بهذا الخصوص.
- تجميع ملاحظات البنوك الأعضاء على مشروع نظام شركات التمويل وتوحيد وتبويبها وإرسالها للبنك المركزي.
- متابعة الملاحظة الواردة من وزارة العدل بخصوص الحوالات الراجعة من البنوك وتزويد البنك المركزي بملخص ردود البنوك حول ذلك.
- توحيد وتبويب ملاحظات البنوك الأعضاء على مشروع تعليمات تملك البنوك للأسهم والحصص في رؤوس أموال الشركات وإرسالها للبنك المركزي.
- دراسة الأنظمة الصادرة بموجب قانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإرسال ملاحظات الجمعية إلى منتدى الاستراتيجيات الأردني.
- مخاطبة ديوان التشريع والرأي بخصوص ما ورد في مشروع نظام المراكز الإسلامية حول الاطلاع على الحسابات المصرفية ومخالفة ذلك لأحكام السرية المصرفية.
- متابعة مشروع خدمة الحجز وفك الحجز إلكترونياً مع وزارة العدل والبنوك الأعضاء حيث تم تزويد وزارة العدل والبنك المركزي بملاحظات البنوك الأعضاء الفنية والقانونية حول هذا المشروع.
- المتابعة مع البنك المركزي والهيئة المستقلة للانتخابات والبنوك الأعضاء حول الشروط الموحدة لفتح الحسابات للقوائم الانتخابية.
- تنظيم اجتماع للمختصين في الأمور الضريبية في عدد من البنوك لمناقشة موضوعي الاقتطاع لحساب المساهمة الوطنية من أرباح العملاء غير المقيمين والضريبة المفروضة على الأرباح المعدة للتوزيع، حيث تم تشكيل لجنة مصغرة لمتابعة ذلك وتم إعداد مقترح لتعديل تعليمات الاقتطاع لضريبة الدخل وتزويد دائرة ضريبة الدخل والمبيعات به.
- دراسة ومناقشة موضوع الكفالات وخطابات الضمان المحلية خلال فترة التعطيل، وذلك من خلال اللجنة القانونية للجمعية والدائرة القانونية في البنك المركزي حيث قام البنك المركزي بناء على طلب الجمعية بمخاطبة رئيس الوزراء لإصدار أمر دفاع يعالج هذا الموضوع حفاظاً على حقوق كافة الأطراف.
- إعداد وثيقة بأهم ملاحظات البنوك على الأحكام والنصوص الواردة في المشروع المعدل لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2020، وارسال تلك الملاحظات للبنك المركزي الأردني.
- استمزاج آراء البنوك الأعضاء حول المشروع المعدل لتعليمات نسبة تغطية السيولة ونماذج الاحتساب، وتجميع ملاحظات البنوك وإرسالها إلى البنك المركزي.

ب- الفعاليات والأنشطة التدريبية

عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال عام 2020 مجموعة من الفعاليات والأنشطة التدريبية والتي تستهدف تعزيز الموارد البشرية في البنوك الأعضاء ورفع كفاءتها، وإكسابها المعارف والمعلومات المتعلقة بمختلف التطورات والمستجدات في المجالات ذات العلاقة بالعمل المصرفي. وفيما يلي نستعرض أهم الفعاليات والأنشطة التدريبية للجمعية خلال عام 2020:

الخلوة الثانية للقيادات المصرفية

تحت رعاية ومشاركة محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز، نظمت جمعية البنوك في الأردن، وللمرة الثانية على التوالي، الخلوة الثانية للقيادات المصرفية في الأردن، وسط حضور مميز من رؤساء مجالس الإدارات والرؤساء التنفيذيين والمديرين للبنوك الأعضاء.

وناقشت الجلسة الأولى "التوقعات الاقتصادية للأردن لعام 2020"، العوامل الاقتصادية والجيوسياسية والاجتماعية الستة التي ستؤثر على الأردن والبنوك الأردنية في عام 2020. وحاضر في هذه الجلسة ماريوس ماراثفتيس، الذي يشغل حالياً عضو مجلس إدارة بنك (هيلينيك) في قبرص، وشغل سابقا منصب كبير الخبراء الاقتصاديين الرئيسيين في بنك (ستاندرد تشارترد). أما الجلسة الثانية للخلوة، فبحثت في "أهمية أخذ المبادرات الاستباقية في مجال غسل الأموال"، بحيث ناقشت الدروس المستفادة من عمليات الاحتيال المصرفي الكبيرة مؤخراً وأهمية ودور مكافحة غسل الأموال. وحاضر بهذه الجلسة هوارد كوبر المدير التنفيذي في مجال مخاطر الأعمال والتحقيقات ورئيس مشارك في مجموعة التحقيقات المالية العالمية في شركة "Kroll"، وناقشت الجلسة الثالثة "مستقبل العمل المصرفي وأثر التطور التكنولوجي المتسارع على الصناعة المصرفية"، وحاضر في هذه الجلسة بريت كينغ، وهو خبير معروف على المستوى العالمي في دراسة أثر التكنولوجيا على العمل المصرفي وكان مستشاراً لإدارة الرئيس الأمريكي السابق أوباما حول مستقبل العمل المصرفي.

ورشة عمل بعنوان "دراسة حول اهم الاحكام المستحدثة في قانون الملكية العقارية"

نظمت جمعية البنوك في شهر تشرين الأول 2020 ورشة عمل بعنوان "دراسة حول اهم الاحكام المستحدثة في قانون الملكية العقارية" وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي. وافتتح الورشة مدير عام جمعية البنوك الدكتور ماهر المحروق وحاضر فيها مستشار ديوان التشريع والرأي الدكتور عبد الرحمن الذنيبات، وبحضور عدد من ممثلي البنوك الأعضاء.

واستعرضت الورشة قانون الملكية العقارية والاحكام المستحدثة فيه والذي تضمن الغاء (13) قانونا تنظم الاحكام المتعلقة بالعقارات بشكل عام والتي تشمل: قانون الأراضي العثماني، وقانون تسوية الأراضي والمياه رقم (40) لسنة 1952، وقانون تحويل الأراضي من نوع الميري إلى ملك رقم (41) لسنة 1953، وقانون تحديد الأراضي ومسحها وتثمينها رقم (42) لسنة 1953، وقانون وضع الأموال غير المنقولة تأميناً للدين رقم (46) لسنة 1953، وقانون تقسيم الأموال غير المنقولة المشتركة رقم (48) لسنة 1953، وقانون التصرف في الأموال غير المنقولة رقم (49) لسنة 1953، وقانون تصرف الأشخاص المعنويين في الأموال غير المنقولة رقم (61) لسنة 1953، وقانون معدل للأحكام المتعلقة بالأموال غير المنقولة رقم (51) لسنة 1958، وقانون تسجيل الأموال غير المنقولة التي لم يسبق تسجيلها رقم (6) لسنة 1964، وقانون ملكية الطوابق والشقق رقم (25) لسنة 1968، وقانون الاستملاك رقم (12) لسنة 1987، وقانون إيجار الأموال غير المنقولة وبيعها لغير الأردنيين والأشخاص المعنويين رقم (47) لسنة 2006. كما تناولت الورشة بعض الاشكالات التي ثارت عند تطبيق احكام القانون الملكية العقارية والتي عالجها الفصل الثاني من قانون الملكية العقارية رقم (13) لسنة 2019.

ورشة عمل متخصصة حول قانون ضمان الحقوق في الأموال المنقولة

عقدت جمعية البنوك في الأردن في شهر تشرين الأول 2020 ورشة عمل متخصصة حول قانون ضمان الحقوق في الأموال المنقولة، وذلك من خلال تقنية الاتصال المرئي.

وافتتح الورشة مدير عام الجمعية، وحاضر فيها المحامية لانا سلامة المتخصصة في قانون ضمان الحقوق في الأموال المنقولة، وبمشاركة عدد من القانونيين والمصرفيين العاملين في القطاع المصرفي.

وناقشت الورشة العديد من الاحكام القانونية التي تضمنها قانون ضمان الحقوق في الأموال المنقولة، ومن ضمنها أولوية حقوق الضمان في الضمانة المنقولة.

كما تطرقت الورشة لأهم النقاط المستحدثة تشريعياً في هذا القانون، والتي من شأنها تحسين بيئة الاعمال في الأردن من خلال التطبيقات الجديدة التي افردها القانون، بهدف إنشاء حقوق ضمان لصالح الغير والاستفادة من هذه الحقوق من قبل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وكذلك المتخصصين من القانونيين. كما تناولت الورشة موضوع إنفاذ حقوق الضمان في الأموال، وعملية التنفيذ على الأموال المنقولة في حال تخلف المدين عن الوفاء بالالتزام المضمون، والمبادئ الرئيسية المتعلقة بحق الدائن في وضع اليد على الضمانة فوراً في حال عدم السداد. كذلك بحثت الورشة في تحديد الأولوية والترتيب الزمني الذي يتم فيه إشهار الحقوق المتنافسة في مواجهة الغير، والاستثناءات على الأصل، والاعتبارات الرئيسية في الإصلاح القانوني للمعاملات المضمونة بمنقول بما فيها قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة وقانون المعلومات الائتمانية وقانون الإعسار وقانون الشركات والتشريعات الثانوية والأنظمة.

وتم خلال الورشة، استعراض آخر أهم المصطلحات والمبادئ القانونية لقانون ضمان الحقوق في الأموال المنقولة رقم 20 لسنة 2018، ومنها المادة الثانية التي تضمنت حق الضمان، وهو الحق العيني التبعي -الناشئ عن اتفاق- الذي يقع على المال المنقول ضماناً للوفاء بالتزام، إضافة لمفهوم الضمانة، وهو المال المنقول الذي يوضع تأميناً للوفاء بالتزام، ومصطلح الضامن وهو من ينشئ حق الضمان وفقاً لأحكام هذا القانون، والمضمون له أي المستفيد من حق الضمان، إضافة لمفهوم الإشهار، وهو قيد الحقوق التي ترد على الأموال المنقولة في السجل لغايات نفاذها في مواجهة الغير، ويشمل ذلك ما يطرأ عليها من تعديلات (تعديل، تمديد، إنهاء، اعتراض).

ورشة متخصصة حول قانون الإعسار

نظمت جمعية البنوك في الأردن في شهر تشرين الأول 2020 ورشة عمل متخصصة والتي تعد الأولى من نوعها حول قانون الاعسار. وافتتح الورشة مدير عام الجمعية وحاضر فيها مراقب عام الشركات السابق المحامي رمزي نزهه، وبحضور عدد من العاملين والموظفين في الجهاز المصرفي.

بحثت الورشة في قانون الاعسار الذي تم إقراره سنة 2018، والذي جاء انسجاما مع المعايير الدولية والممارسات المتبعة والتي تتطلب ضرورة إطار تنظيمي وتشريعي وبما يصب في مصلحة الاقتصاد الوطني وتعزيز الثقة بالبيئة الاستثمارية.

وناقشت الورشة قانون الاعسار باعتباره جزء أساسي من منظومة التشريعات الناظمة لبيئة الأعمال المحلية، وأنه يوفر الإطار القانوني الذي يساهم في معالجة الإشكالات والتحديات المالية التي تواجه الشركات ورجال الأعمال، وهو الخيار الأخير لتجنب اللجوء للتصفية الاجبارية.

كما ناقشت الورشة دواعي قانون الاعسار وخصوصاً قِدَم التشريعات وعدم فعاليتها، وتشتت الأحكام في عدة تشريعات، والشكل القانوني للمدين، وغياب التشريعات الناظمة لعمليات إعادة التنظيم، إعادة الهيكلة، وعدم استخدام طرق التسوية خارج المحاكم بشكل واسع، وغياب وكلاء الإعسار المهنيين والمحترفين والمهرة، وقواعد الأولوية في التوزيع على الدائنين متناثرة في تشريعات متعددة، بالإضافة الى انخفاض معدلات استرداد الدين- تراكم الديون المتعثرة.

كما تناولت الورشة كيف يحقق قانون الإعسار مصلحة صاحب المشروع، والعمال والموظفين، والدائنين، والمنظومة الاقتصادية الشاملة، ويعني ذلك تطوير المنظومة من تسهيل أموال المدين وتوزيعها على الدائنين لتمر بمرحلة انقاذ المشروع.

كما بحثت الورشة في مرجعية قانون الإعسار والأنظمة الصادرة بموجبه، والجهات التي استثناها قانون الإعسار من نطاقه، وآثار الاعسار على الجهات التي سمح لها القانون.

ورشة عمل الكترونية حول "أثر فايروس كورونا على قطاع الاعمال: تحديات وتوصيات"

نظمت جمعية البنوك في الأردن في شهر نيسان 2020 ورشة عمل الكترونية حول موضوع أثر فايروس كورونا على قطاع الاعمال (التحديات والتوصيات)، وبالتعاون مع KPMG الأردن. وحاضر في هذه الورشة مجموعة من المدراء التنفيذين في شركة KPMG وحضرها عدد من المدراء العاميين ومدراء الدوائر في القطاع المصرفي. هذا وتضمنت الورشة ثلاث محاور رئيسية هي: محاور خطة استمرارية الاعمال، التشريعات وشملت الضمان الاجتماعي (تأمين الشيخوخة) والتعليمات الجديدة المتعلقة باجتماعات الهيئات العامة. وامر الدفاع رقم 5 وأثره على الاستحقاقات الضريبية (ضريبة الدخل وضريبة المبيعات)، والبيانات المالية.

تنظيم محاضرة الكترونية بعنوان "الآثار الاقتصادية لجائحة COVID-19"

نظمت جمعية البنوك في الأردن بتاريخ 19 أيار 2020 محاضرة الكترونية بواسطة تقنية zoom حول "الآثار الاقتصادية لجائحة COVID-19" حاضر بها خبير اقتصادي من UBS، تطرق من خلالها الى تداعيات الجائحة على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية، وكيف ستغير الجائحة العالم ونمط الحياة، بالإضافة الى تداعيات الجائحة على الشرق الأوسط والأردن وعلى أسواق الطاقة.

ج- نشاطات وأخبار أخرى

جمعية البنوك تعقد اجتماع الهيئة العامة العادية للعام 2020

عقدت جمعية البنوك في الأردن اجتماع الهيئة العامة العادي ناقشت خلاله تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الجمعية لعام 2019، وأقرت الحسابات الختامية وصادقت على تقرير مدققي الحسابات، فيما اقرت الموازنة التقديرية للجمعية للسنة المالية 2020.

اتفاقية لتأسيس شركة استثمارية بين صندوق أموال الضمان وشركة البنوك التجارية

وقع صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي وشركة البنوك التجارية، في وزارة الصناعة والتجارة والتموين، اتفاقية عقد تأسيس شركة جديدة بهدف الاستثمار في مشاريع البنى التحتية والمشاريع التنموية الكبرى.

وقال وزير الصناعة والتجارة والتموين الدكتور طارق الحموري: إن التوصل لهذا الاتفاق جاء حرصا من الحكومة على تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص وتحفيزه واستثمار كافة الجهود لتطوير الوضع الاقتصادي. وأشار إلى عقد سلسلة اجتماعات ولقاءات بهذا الخصوص منذ أكثر من أربعة أشهر مع البنوك التجارية وصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي وعدد من الصناديق الاستثمارية والسيادية العربية والأجنبية للوقوف على آلية التعاون ودراسة أفضل السيناريوهات للشكل القانوني للصندوق.

وقال الحموري "من المؤمل أن يقوم الصندوق بالاستثمار بالمشاريع الحيوية التي سيتم تنفيذها على مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، اضافة إلى العمل المشترك لاستقطاب الصناديق السيادية العربية والأجنبية للمساهمة في الصندوق". وبين أن المشروع في غاية الأهمية من حيث استثمار المدخرات الوطنية وتوظيفها باستثمارات استراتيجية تعود بالفائدة على المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والبنوك في ظل التوجهات الاستثمارية الجديدة لطرفي الاتفاقية وكذلك تعظيم العائد على الاقتصاد الوطني. وأضاف أن الحكومة هي راعية هذه المبادرة وليست مساهمة فيها، مشيدا بتجاوب صندوق استثمار أموال الضمان والبنوك مع هذه الخطوة التي ستحقق الفائدة لكافة الأطراف.

من جانبها، قالت رئيس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي خلود السقاف: إن رعاية الحكومة لهذه المبادرة رغم أنها ليست مساهمة في الصندوق تعزز الثقة بالبيئة الاستثمارية في المملكة وتنتقل بالصندوق لمرحلة أخرى من الاستثمار وعدم اقتصاره على السندات وعوائد الودائع. بدوره، اكد رئيس جمعية البنوك هاني القاضي أن تجاوب البنوك مع الطرح الحكومي بهذا الشأن جاء ايمانا بأهمية الاستثمار في البنى التحتية والمشاريع الاستراتيجية بما يخدم الاقتصاد الوطني ويعظم الفائدة المرجوة.

جمعية البنوك تطلق الحملة الترويجية الأولى للقطاع المصرفي الأردني لعام 2020 تحت شعار "البنوك معكم يداً بيد...قولاً وفعلاً"

وافق مجلس إدارة جمعية البنوك على إطلاق الحملة الترويجية الأولى للقطاع المصرفي الأردني في عام 2020، والتي جاءت استكمالاً لتنفيذ الخطة الترويجية للقطاع المصرفي الأردني، وذلك في ضوء النجاح الذي حققته الحملات التي سبق وأن أطلقتها الجمعية في عام 2019.

وهدفت الحملة التي تم تنفيذها خلال شهر نيسان وأيار من عام 2020 تحت شعار "البنوك معكم يداً بيد...قولاً وفعلاً" لترويج القطاع المصرفي الأردني، وعكس الصورة المشرقة له، وإلقاء الضوء على دوره المحوري في الاقتصاد الأردني، وفي تمويل مختلف القطاعات والأفراد، وفي توضيح المسؤولية المجتمعية للبنوك. وركزت الحملة على إجراءات القطاع المصرفي لدعم الاقتصاد خلال أزمة كورونا، بما في ذلك تنفيذ برنامج البنك المركزي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من أزمة كورونا، وتأجيل أقساط عملاء التجزئة والشركات المتضررة، وتخفيض أسعار الفوائد على التسهيلات.

وقد تمكنت الحملة من تحقيق أهدافها في توضيح دور القطاع المصرفي الأردني خلال الجائحة، كما حازت على تفاعل واهتمام كبير من مختلف أطياف المجتمع الأردني، وأسهمت في إحداث تغيير مهم في مستوى الوعي المجتمعي لدور البنوك.

جمعية البنوك تطلق الحملة الترويجية الثانية للقطاع المصرفي الأردني لعام 2020 تحت شعار "البنوك... معكم ومكملين"

استكمالاً للحملة الترويجي الأولى، وتأكيدا على أهمية دور البنوك في دعم ومساندة الاقتصاد الوطني وتكاثف جهودها لمواجهة تداعيات جائحة كورونا اطلقت جمعية البنوك في الأردن في شهر كانون الأول حملتها الإعلامية على مختلف مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية الالكترونية بالإضافة الى الصحف الرسمية تحت شعار "البنوك معكم ومكملين" بهدف بيان الدور الذي لعبه القطاع المصرفي الأردني في مواجهة تداعيات جائحة كورونا والتي جاء فيها نشر رسائل متنوعة تشمل جميع الإجراءات والتدابير والمميزات التي منحتها البنوك لعملائها في ظل الفترة الراهنة، بهدف التخفيف من الضغوطات الاقتصادية التي تسبب فيها انتشار فيروس كورونا في مختلف دول العالم ومنها الاردن.

وركزت الحملة على دور القطاع المصرفي في التصدي لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، وإجراءات البنوك في ظل تلك الجائحة بما في ذلك توفير السيولة لمختلف القطاعات وضخ تمويل إضافي في الاقتصاد، وتنفيذ برنامج البنك المركزي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج البنك المركزي لدعم وتمويل القطاعات الاقتصادية. كما سلطت الحملة الضوء على التزام البنوك بتخفيض أسعار الفوائد وتأجيل أقساط قروض الافراد وإعادة هيكلة وجدولة تسهيلات الشركات التي تأثرت بتداعيات الجائحة. واشارت الحملة الى تطور البنية التحتية التكنولوجية في البنوك وارتفاع مستويات الأمان فيها. كما أوضحت دور البنوك في دعم الجهود الوطنية لمواجهة أزمة كورونا وتبرعاتها لصندوق همة وطن وحساب وزارة الصحة وحساب الخير، وأكدت الحملة أن الحضور القوي للبنوك أعطى مزيداً من الزخم للإجراءات الحكومية ووفّر إشارات تطمينيه للمستثمرين والمساهمين والمودعين في جميع القطاعات مما أسهم في المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي وعزز الثقة في الاقتصاد الوطني، مما يظهر الدور الرئيسي للقطاع المصرفي كصمام أمانٍ للاقتصاد الوطني، وبأنها مؤسسات وطنية قوية تتمتع بالمتانة المالية وقادرة على الصمود أمام مختلف التحديات، ومستعدة دوماً لتسخير كل إمكانياتها لخدمة الأردن.

وقد تمكنت الحملة من تحقيق أهدافها في توضيح دور القطاع المصرفي الأردني خلال الجائحة، كما حازت على تفاعل واهتمام كبير من مختلف أطياف المجتمع الأردني، وأسهمت في إحداث تغيير مهم في مستوى الوعي المجتمعي لدور البنوك.

بيان صحفي صادر عن جمعية البنوك في الأردن حول تخفيض أسعار الفوائد

أصدرت جمعية البنوك بياناً صحفياً في شهر نيسان 2020 بينت فيه أنه وانسجاماً مع إجراءات البنك المركزي الاردني لاحتواء تداعيات فايروس كورونا وللتخفيف على مختلف القطاعات الاقتصادية، واستجابة لقرارات البنك المركزي بتخفيض أسعار الفوائد على أدوات السياسة النقدية التي اجراها خلال شهر آذار الماضي وآلية تنفيذها بالسرعة الممكنة، وفي ضوء المشاورات التي عقدت بين البنوك والبنك المركزي فان البنوك تعلن التزامها بتخفيض أسعار الفوائد على مختلف التسهيلات القائمة وعلى النحو التالي:

أولًا: تخفيض أسعار الفوائد على تسهيلات الأفراد وعملاء التجزئة بما مجموعه 1.5% في نهاية شهر نيسان 2020، وبغض النظر عن موعد اعادة تسعير تلك التسهيلات الدوري المنصوص عليه في عقود الائتمان

ثانيا: تخفيض أسعار الفوائد على تسهيلات الشركات الصغرى والمتوسطة بما مجموعه 1.5 % في نهاية الشهر الحالي ولا يشمل ذلك برامج التمويل المقدمة بأسعار تفضيلية من البنك المركزي.

ثالثًا: تخفيض أسعار الفائدة لأفضل العملاء بما مجموعه 1 % اعتباراً من نهاية شهر نيسان 2020.

كما بين اليان أن هذه القرارات انسجاماً مع المبادرات المختلفة التي قامت بها البنوك لدعم الجهد الوطني في احتواء الآثار السلبية لفايروس كورونا. وأكد البيان على البنوك ستقوم بإعلام عملائها بتفاصيل هذا التخفيض على أسعار الفوائد، وأشار أن البنوك تؤكد استمرارها بتقديم الدعم للقطاعات الاقتصادية المختلفة بما في ذلك من خلال البرامج التي أطلقها البنك المركزي لهذه الغاية ومنها برنامج دعم القطاعات الاقتصادية البالغ 1.2 مليار دينار والبرنامج الأخير لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة البالغ حجمه 500 مليون دينار.

عضوية رئيس جمعية البنوك في المجلس الاستشاري للسياسات الاقتصادية

تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية، قرر دولة رئيس الوزراء بتاريخ 15 نيسان 2020 تشكيل المجلس الاستشاري للسياسات الاقتصادية، والذي يضم في عضويته 26 عضواً من بينهم رئيس مجلس ادارة جمعية البنوك السيد هاني القاضي. ويهدف المجلس لتقديم الرأي والمشورة حول كل ما يعرضه رئيس الوزراء على المجلس في المواضيع الاقتصادية، بما فيها تقديم المشورة بتطوير تصور لتعافي الاقتصاد الوطني على المدى المتوسط الطويل، والتحضير لمرحلة ما بعد الأزمة، ورفع التوصيات والمقترحات إلى مجلس الوزراء. هذا وعقد الاجتماع الأول للمجلس الاستشاري للسياسات الاقتصادية بتاريخ 22 نيسان 2020 برئاسة رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز. وتم مناقشة آلية عمل المجلس والاولويات التي سيتم التركيز عليها لمساعدة القطاعات الاقتصادية على تجاوز تداعيات هذه المرحلة، واستثمار الفرص المتاحة للتعافي والمنعة الاقتصادية. وقد تم خلال الاجتماع الطلب من كل قطاع تقديم تصوراته لدعم الاقتصاد الأردني في مواجهة تداعيات جائحة كورونا في المدى القصير والمتوسط والطويل.

وقامت الجمعية بإعداد ورقة بعنوان "تصورات ومقترحات جمعية البنوك في الأردن لدعم الاقتصاد الأردني في مواجهة تداعيات جائحة كورونا في المدى القصير والمتوسط والطويل"، وتم تقديمها للمجلس الاستشاري للسياسات الاقتصادية وذلك بتاريخ 26 نيسان 2020. تضمنت الدراسة حقائق عن القطاع المصرفي الأردني وأهميته في الاقتصاد الوطني، بما في ذلك حجم القطاع وأهميته للاقتصاد الأردني، وأهم نقاط القوة في القطاع المصرفي، وحجم العمالة فيه، والانتشار الجغرافي له داخل وخارج الأردن، ودور القطاع في تصدير الخدمات المالية واستقطاب العملات الأجنبية، وفي تحقيق دخل لشريحة واسعة من المساهمين والمودعين، وربحية القطاع المصرفي وإسهاماته في الحصيلة الضريبية. كما بحثت الدراسة في الإجراءات الحالية والمتوسطة وطويلة الأجل المتعلقة بالقطاع المصرفي الأردني للتعامل مع أزمة جائحة كورونا.

كما شارك رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الاجتماع الثاني للمجلس الاستشاري للسياسات الاقتصادية والذي عقد برئاسة دولة رئيس الوزراء بتاريخ 4 أيار 2020. وناقش الاجتماع الثاني للمجلس اولويات عمل المجلس خلال الفترة المقبلة بالتركيز على دعم القطاعات الاقتصادية ومساعدتها على الخروج من الازمة الحالية التي تفرضها تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد. أشار رئيس الوزراء بهذا الصدد إلى ان المجلس سيعمل على مراجعة المقترحات الاولية التي تقدم بها ممثلو القطاع الخاص بشأن الاولويات التي سيتم التركيز عليها لمساعدة القطاعات الاقتصادية على تجاوز تداعيات هذه المرحلة، وايجاد مصفوفة اجراءات تتضمن اولويات عمل المرحلة المقبلة. واستمع المجلس إلى ايجاز قدمه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن المقترحات والتوصيات المطلوبة لكل قطاع، وقرر تحويلها إلى اللجان الفرعية للمجلس لمناقشتها والوصول إلى مقترحات قابلة للتطبيق مع الأخذ بعين الاعتبار المحددات المالية والاقتصادية.

رئيس جمعية البنوك يشارك في اجتماع لمناقشة فكرة إنشاء صندوق للاستثمار في الشركات

شارك رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك هاني القاضي في الاجتماع الذي عقد بتاريخ 27 نيسان 2020 لبحث ومناقشة فكرة الحكومة والبنك المركزي وصندوق استثمار أموال الضمان لإنشاء صندوق للاستثمار في الشركات.

وتضمن المقترح انشاء صندوق استثماري برأس مال مقداره 500 مليون دينار تساهم فيه البنوك، وصندوق استثمار أموال الضمان، والحكومة الأردنية، وشركة ضمان القروض، وشركة إعادة تمويل الرهن العقاري، وجهات ومؤسسات وصناديق دولية ومحلية أخرى.

تعيين الدكتور ماهر المحروق مديراً عاماً لجمعية البنوك

أعلن رئيس جمعية البنوك في الأردن هاني القاضي أن مجلس إدارة الجمعية قرر تعيين الدكتور ماهر المحروق مديراً عاماً للجمعية اعتباراً من شهر أيلول 2020.

ويحمل المحروق درجة الدكتوراة في الاقتصاد من جامعة نيوكاسل في المملكة المتحدة، ويتمتع بخبرات علمية وعملية كبيرة في القطاعين العام والخاص، وقد شغل منصب مدير عام غرفة صناعة الأردن منذ عام 2010، كما عمل مديراً لمديرية السياسات والدراسات في وزارة التخطيط، إضافة إلى عمله في العديد من مؤسسات القطاع العام والخاص وعمله في مجال الاستشارات والتدريب مع العديد من المرسسات الرسمية، وإلى عضويته في العديد من الهيئات والمؤسسات.

مجلة البنوك تجري مقابلة مع معالي محافظ البنك المركزي الأردني

أكد محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز أن جلالة الملك عبدالله الثاني - حفظه الله ورعاه - أولى منذ توليه سلطاته الدستورية الشأن الاقتصادي اهتماماً كبيراً، وذلك بهدف تحسين مستوى معيشة المواطنين وتوفير فرص العمل للشباب وتعزيز البيئة الاستثمارية في المملكة، وذلك من خلال إيجاد نمط اقتصادي حديث مبني على الاعتماد على الذات وقادر على مواجهة التحديات والظروف الاستثنائية. وأشاد المحافظ، في مقابلة خاصة مع مجلة جمعية البنوك في الأردن، بالدور المهم الذي قامت به البنوك العاملة في المملكة خلال فترة الجائحة، وتعاونها المستمر ونهجها التشاركي في ترجمة الإجراءات والمبادرات التي أطلقها البنك المركزي، الأمر الذي أسهم بصورة واضحة في التخفيف على المواطنين والقطاعات الاقتصادية المتضررة.

وتطرق الدكتور فريز إلى جملة من الإجراءات التي نفذها البنك المركزي والتي امتازت بأنها استباقية ووقائية واحترازية، هدفت لتعزيز قدرة القطاعات الاقتصادية على مواجهة التداعيات السلبية لجائحة كورونا، بالإضافة إلى رفع منعة الاقتصاد الوطني.

وتوقع المحافظ أن يشهد الاقتصاد الوطني انكماشا اقتصاديا خلال هذا العام؛ يتراوح حول 3.0% والذي ينعكس عن فترات الإغلاق والحظر التي تم تطبيقها للحد من انتشار الوباء منذ بداية منتصف آذار 2020. وحول تأثير جائحة كورونا على أداء القطاع الخارجي،

وأكد د. فريز أن الجهاز المصرفي بالمملكة "سليم ومتين" وقادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة نتيجة تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من نسب كفاية رأس المال هي من بين الأعلى في منطقة الشرق الأوسط. كما استعرض المحافظ أبرز البيانات المالية للبنوك المرخصة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2020.

تصريح لمدير عام جمعية البنوك يؤكد أن البنوك سباقة في اعتماد الخدمات المالية الرقمية

قال مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور ماهر المحروق إن البنوك كانت سباقة في اعتماد وإيصال الخدمات التكنولوجيا وعملية تسهيل الخدمات المالية الرقمية للعملاء. وأضاف المحروق في تصريح إلى أن البنوك الأردنية تعمل وفقا لغايتين رئيستين من خلال تقديم وتوفير خدمات مالية آمنة، إضافة الى تطوير الاستثمار في هذه الجزئية المهمة، مشيرا إلى أن الغاية الثانية تتعلق في التنافسية وتقديم خدمات مالية رقمية منافسة تسهم في الاستحواذ على ثقة العملاء ضمن خدمات مصرفية جاذبة. وفي سياق زيادة نسبة الشمول المالي وسرعة تطوره، بين أن عمليات الشمول المالي للعام 2020 ارتفعت الى أكثر من 50% من نسبة البالغين، مشيرا الى أن عدد المحافظ المالية تجاوزت مليونا و150 ألف محفظة. وأشار المحروق إلى أن خدمات الدفع الالكتروني ومن خلال نظام الدفع (إي فواتيركم) سجلت ارتفاعا في قيمة الفواتير التي المسددة إلكترونيا لتبلغ حوالي (5.5) مليار دينار خلال فترة الأشهر التسعة الأولى من العام 2020. ولفت إلى نظام الخدمات (اللاتلامسية) في عمليات الدفع بدون تلامس للبطاقة مع أجهزة الدفع باستخدام بطاقات البنك، موضحا أن هذا النظام يمكن العميل من الدفع من خلال أجهزة الدفع بدون تلامس فعلي بين البطاقة وأجهزة الدفع المتوفرة بمجرد اقتراب البطاقة من أجهزة الدفع دون الحاجة إلى استخدام الرقم السري الخاص في البطاقة.

وقال إن الاقتصاد الرقمي هدف استراتيجي وخيار ملح وصولا إلى اقتصاد مرن وشامل ورقمي كامل، لافتا إلى قوة الإمكانيات التكنولوجية في تسهيل وتحسين أداء العمليات الاقتصادية في كافة القطاعات. ولفت الى أن أهمية الاقتصاد الرقمي تبرز أكثر وضوحا وتأثيرا في ظل ما فرضته جائحة كورونا من تحديات عميقة أثرت على الاقتصاد الوطني، إلى التزام الأردن في التوصيات الدولية والمحلية الخاصة بالتباعد الاجتماعي والعمل المرن، وتبسيط الإجراءات على المواطنين. ورأى في زيادة الشمول المالي ضرورة في تعزيز البنية التحتية المالية الرقمية في الأردن نحو اقتصاد أردني رقمي بالكامل، مشيرا إلى دور الخدمات المالية والرقمية في المساعدة وإمكانية التعافي السريع من الآثار الاقتصادية.

مدير عام الجمعية يتحدث في لقاء صحفي مع صحيفة الرأي عن أهم المؤشرات المصرفية

قال مدير عام جمعية البنوك في حديث إلى صحيفة "الرأي" أن إجمالي موجودات البنوك بلغ حوالي 55.27 مليار دينار في نهاية شهر آب من العام 2020، لافتا إلى أن رصيد السندات والأذونات الحكومية لدى الجهاز المصرفي الأردني سجل 7.56 مليار دينار وهو ما يشكل 13.68% من إجمالي موجودات البنوك. وقال أن البنوك أحد مصادر تمويل الحكومة من خلال استثمارها في أذونات وسندات الخزينة، مشيرا إلى أن الدين الداخلي من المصادر البنكية شكل ما نسبته 42.56% من الدين الداخلي للحكومة المركزية في نهاية النصف الأول من عام 2020.

وذكر انه رصيد السندات والأذونات الحكومية لدى الجهاز المصرفي الأردني بلغ حوالي 7.56 مليار دينار في نهاية شهر آب. وفيما يتعلق بأسعار الفائدة على السندات، بين المحروق أنها تتفاوت حسب تاريخ إصدار السند، وسعر الفائدة السائد في السوق وقت الإصدار، وبحسب فترة استحقاق السند. وأضاف أنه كلما كان السند أطول أجلاً كان سعر الفائدة عليه أعلى، مشيرا إلى أن سعر الفائدة السائد في السوق وقت إصدار السند يعتبر من المحددات الرئيسية، وتابع إذا كانت أسعار الفائدة في السوق (المحلي والعالمي) مرتفعة، تكون أسعار الفائدة على السند أعلى.

واشار مدير عام الجمعية إلى أن التمويل المقدم للحكومة من قبل الجهاز المصرفي لا يشكل مزاحمة للقطاع الخاص في الحصول على التمويل، حيث أن السيولة المتوفرة في القطاع المصرفي تعتبر مرتفعة، مشيرا الى أن السيولة تتجاوز 2.87 مليار دينار في نهاية تشرين الأول 2020. ولفت إلى إن البنك المركزي الأردني ومن خلال إدارته للسيولة النقدية لدى الجهاز المصرفي الأردني يحرص وبشكلٍ مستمر على توفير الأحجام المناسبة من الأموال القابلة للإقراض لكافة القطاعات الاقتصادية سواءٌ كانت للحكومة أو القطاع الخاص.مشيراً أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة للقطاع الخاص نمت بنسبة 6.1% خلال الاشهر الثمانية الأولى من العام 2020 أو ما مقداره 1460 مليون دينار.

وحول أهمية الاستثمار في سندات وأذونات الخزينة في دعم التنمية وتحقيق مكاسب لبنوك، قال مدير الجمعية إن توفر

التمويل من شأنه أن يولد النمو الاقتصادي ويدعم التنمية، لافتا إلى ان هذا النوع من الاستثمارات يموّل أهداف التنمية المستدامة. وبين أن سندات وأذونات الخزينة تعد مصدراً رئيسياً للحكومة للحصول على التمويل اللازم لها، حيث أن توفر هذا المصدر التمويلي يمكن الحكومة من تغطية جانب كبير من عجز الموازنة، كما يمكّنها من تغطية نفقاتها العامة بشقيها الجارية والرأسمالية، ومن تنفيذ أهدافها التنموية المختلفة. وقال المحروق إن سندات الحكومة تتميز بصفتها مصدر مستمر للحصول على التمويل حيث عادةً ما تقوم الحكومة بإطفاء السندات المستحقة من خلال إصدار سندات جديدة مكانها، مشيرا إلى أن الحكومة أصدرت خلال عام 2019 سندات وأذونات جديدة بقيمة 5.8 مليار دينار، وأطفأت 4.0 مليار دينار.

وأوضح أن السندات الحكومية تتميز بآجال أطول تصل حتى 15 سنة، وهو ما يتيح للحكومة أكبر قدر من الاستغلال لتلك الأموال ويمكنها من استخدامها لتمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية الكبيرة وطويلة الأجل، ويعطيها فرصة أطول لتسديدها. واستدرك أن الحكم على مدى دور هذا المصدر التمويلي في دعم التنمية يبقى مرهوناً بكيفية استغلال الحكومة للأموال المتأتية من السندات، لافتا إلى أن استخدامها في مشاريع رأسمالية وتنموية ذات أثر له دور كبير في إحداث التنمية المطلوبة، بينما أن توجيهها للإنفاق الجاري سيحقق مساهمة محدودة جداً. في السياق ذاته اعتبر مدير الجمعية أن الاستثمار في سندات وأذونات الخزينة مهم للبنوك بصفة عامة للعديد من الاعتبارات وأهمها المحافظة على مستوى مخاطر متوازن للمحفظة الائتمانية للبنك، منوها الى أن السندات الحكومية تصنف بأنها خالية من المخاطر، وهو الأمر الذي يحقق التنويع الجيد والمتوازن في محفظة البنوك.

د. إصدارات جمعية البنوك خلال عام 2020

قامت جمعية البنوك في الأردن خلال عام 2020 بإصدار التقارير والدراسات التالية:

النشرة المصرفية الشهرية:

قامت جمعية البنوك واعتباراً من شهر كانون الثاني 2020 بإصدار نشرة مصرفية شهرية تتضمن أبرز المؤشرات الاقتصادية والمصرفية بطريقة عرض جديدة، وتلقي الضوء على أهم مبادرات وأدوار القطاع المصرفي الأردني، وخصوصاً خلال جائحة كورونا.

تقرير أبرز التطورات المصرفية في الأردن خلال عام 2019:

اصدرت جمعية البنوك تقرير "أبرز التطورات المصرفية في الأردن خلال عام 2019"، والذي يحتوي على مجموعة واسعة من البيانات والمعلومات والمؤشرات المصرفية التي تخص البنوك العاملة في الأردن خلال عام 2019 على المستوى الإجمالي أو على المستوى الإفرادي. وتضمن التقرير على خلاصة بأهم التطورات المصرفية الأردنية خلال عام 2019، وناقش الانتشار المصرفي للبنوك العاملة في المملكة، كما تناول أهم مؤشرات البنوك المدرجة في بورصة عمان، وسلط الضوء على موضوع تقاص الشيكات، وبحث في هيكل أسعار الفوائد في الأردن. كما تناول التقرير تحليل الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عام 2019، واستعرض أهم الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك العاملة في الأردن بإدخالها خلال العام 2019، إضافة لاستعراض بعض مؤشرات الموارد البشرية في البنوك.

التقرير السنوي الواحد والأربعين لجمعية البنوك:

أصدرت الجمعية في شهر أيار 2020 التقرير السنوي الواحد والأربعون للجمعية عن عام 2019، والذي تضمن عرضاً للتطورات الاقتصادية على المستوى العالمي والمحلي، واستعرض أهم التطورات النقدية والمصرفية في الأردن، كما تناول أبرز نشاطات وأعمال الجمعية، إضافة للبيانات المالية للجمعية لعام 2019.

سلسلة كراسات الجمعية:

كراسة الاداء المقارن للبنوك العاملة في الاردن خلال عامي 2018 و2019:

اصدرت جمعية البنوك في الاردن كراسة الاداء المقارن للبنوك العاملة في الاردن خلال عامي 2018و2019 والتي لخصت مجمل التطورات التي شهدتها البنوك في الأردن خلال عام 2019 مقارنةً مع العام السابق، بما في ذلك تطور البنود الرئيسية في قائمة المركز المالي، وأهم بنود قائمة الدخل، وأهم مقاييس الربحية، وأهم مؤشرات المتانة المالية، ومؤشرات التفرع المصرفي للبنوك في الأردن، إضافة لتطور وتوزيع الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام 2019 مقارنةً مع عام 2018.

كراسة تقييم اليات الانتقال من اسعار الفائدة الى النمو الاقتصادي في الأردن:

اصدرت جمعية البنوك دراسة حول تقييم اليات الانتقال من اسعار الفائدة الى النمو الاقتصادي في الأردن، والتي بحثت في مدى فعالية قناة الائتمان كآلية لانتقال تأثير التغير في أسعار الفوائد إلى النمو الاقتصادي، بالاعتماد على بيانات ربعية للفترة 2000-2019. وتوصلت الدراسة إلى ما يثبت وجود آلية انتقال مهمة من أدوات السياسة النقدية إلى أسعار الفائدة السوقية، ومن أسعار الفائدة السوقية إلى النمو الاقتصادي. كما أكدت النتائج على فاعلية قناة الائتمان ودورها في عكس تأثير أسعار الفائدة على النمو الاقتصادي حيث كان للنمو في التسهيلات الائتمانية أو في تسهيلات القطاع الخاص قبل ثلاثة أرباع السنة تأثير موجب ومهم على النمو الاقتصادي.

دراسة حول التعامل بالشيكات في الأردن:

أعدت جمعية البنوك دراسة حول "التعامل بالشيكات في الأردن" والتي بحثت فيها حجم التعامل بالشيكات ونسبة الشيكات المعادة وتطوراتها خلال العام 2020 مقارنةً مع السنوات السابقة ومع مجموعة من الدول العربية. وبينت الدراسة بأن حجم الشيكات الآجلة يصل إلى 76% من إجمالي عدد الشيكات المتداولة في الأردن، والتي تعتبر نسبة مرتفعة ولها أبعاد ومخاطر مهمة لا يمكن التغاضي عنها. كما ناقشت الدراسة أهم أسباب رجوع الشيكات، ومخاطر الشيكات الآجلة على البنوك، كما قدمت الدراسة مجموعة من الآليات المقترحة للحد من ظاهرة الشيكات الآجلة.

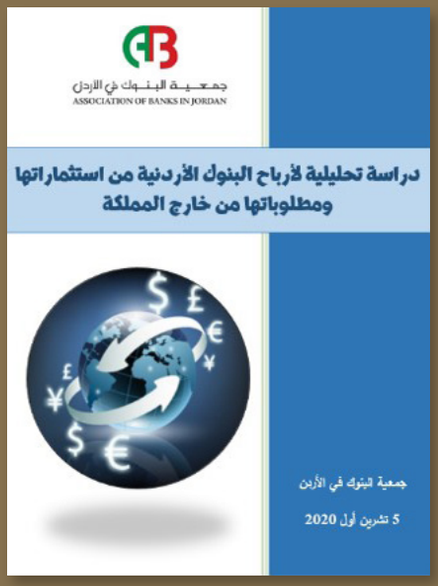

دراسة تحليلية لأرباح البنوك الأردنية من استثماراتها ومطلوباتها من خارج المملكة:

أعدت جمعية البنوك "دراسة تحليلية لأرباح البنوك الأردنية من استثماراتها ومطلوباتها من خارج المملكة" والتي استهدفت تحليل حجم وأهمية مصادر واستخدامات أموال البنوك الأردنية من خارج المملكة. وقد ركزت الدراسة بشكلٍ أساسي على أربعة محاور أساسية هي استثمارات البنوك الأردنية خارج الأردن والإيرادات المتأتية عنها، مساهمات غير الأردنيين في أسهم البنوك الأردنية، ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية من خارج الأردن وأهميتها للبنوك وللاقتصاد الأردني ككل. وتحليل أرباح البنوك الأردنية بالعملات الأجنبية من استثماراتها ومطلوباتها من خارج المملكة لعامي 2018 و2019.

تصورات ومقترحات جمعية البنوك لدعم الاقتصاد الأردني في مواجهة تداعيات جائحة كورونا في المدى القصير والمتوسط والطويل:

قامت الجمعية بإعداد ورقة بعنوان "تصورات ومقترحات جمعية البنوك في الأردن لدعم الاقتصاد الأردني في مواجهة تداعيات جائحة كورونا في المدى القصير والمتوسط والطويل"، وتم تقديمها للمجلس الاستشاري للسياسات الاقتصادية وذلك بتاريخ 26 نيسان 2020. تضمنت الدراسة حقائق عن القطاع المصرفي الأردني وأهميته في الاقتصاد الوطني، بما في ذلك حجم القطاع وأهميته للاقتصاد الأردني، وأهم نقاط القوة في القطاع المصرفي، وحجم العمالة فيه، والانتشار الجغرافي له داخل وخارج الأردن، ودور القطاع في تصدير الخدمات المالية واستقطاب العملات الأجنبية، وفي تحقيق دخل لشريحة واسعة من المساهمين والمودعين، وربحية القطاع المصرفي وإسهاماته في الحصيلة الضريبية. كما بحثت الدراسة في الإجراءات الحالية والمتوسطة وطويلة الأجل المتعلقة بالقطاع المصرفي الأردني للتعامل مع أزمة جائحة كورونا.

إصدار نسختين من دراسة "الآثار المتوقعة لجائحة كورونا على الاقتصاد الأردني وأهم المبادرات والحزم التحفيزية المتخذة ودور القطاع المصرفي":

أصدرت الجمعية في شهري نيسان وأيار 2020 دراسة حول "الآثار المتوقعة لجائحة كورونا على الاقتصاد الأردني وأهم المبادرات والحزم التحفيزية المتخذة ودور القطاع المصرفي"، لتعكس آخر البيانات والمعلومات المتوفرة، وتم توزيعها على البنوك. بحثت الدراسة في تطورات وتوقعات الجانب الصحي لجائحة كورونا على الأردن، وآفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي، وآفاق الاقتصاد الأردني في ظل جائحة كورونا بما في ذلك تحليل الأثر على أهم بنود ميزان المدفوعات (الميزان التجاري، العائدات السياحية، حوالات العاملين، المنح الخارجية، الاستثمار الأجنبي المباشر)، وتحليل الأثر على المالية العامة وعلى الناتج المحلي الإجمالي. كما بحثت الدراسة في أهم الحزم التحفيزية والمبادرات الهادفة للتخفيف من التبعات الاقتصادية للجائحة بالمقارنة مع تجارب الدول الأخرى، وفي دور البنوك في التخفيف من التبعات الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد الأردني.

إصدارات مجلة البنوك في الأردن:

أصدرت الجمعية خلال عام 2020 ثلاثة أعداد من مجلة البنوك في الأردن وذلك في شباط، وتموز، وتشرين الثاني 2020.

دراسات بالتعاون مع جهات خارجية:

تقرير "نظرة إلى الآثار الكمية والنوعية لجائحة COVID-19 على الاقتصاد الأردني" من خلال (Arab Advisor Group) في شهر نيسان 2020:

قامت جمعية البنوك في الأردن بتكليف (Arab Advisor Group) لإعداد دراسة "نظرة إلى الآثار الكمية والنوعية لجائحة COVID-19 على الاقتصاد الأردني" (Qualitative and Quantitative Insights on the Impact of COVID-19 on the Jordanian Economy). وهدفت الدراسة للتقييم الآثار الكمية والنوعية للجائحة على مختلف قطاعات الاقتصاد الأردني. وتضمنت الدراسة مقابلات متعمقة مع مشاركين من مختلف قطاعات الاقتصاد الأردني والإجابة على مجموعة من الأسئلة.

إصدار تقرير بعنوان "المراقب المالي Financial Monitor":

قامت جمعية البنوك في الأردن بتكليف (IPSOS) لإعداد دراسة المراقب المالي (Financial Monitor)، وهي أول دراسة مسحية عن الاتجاهات المالية في الأردن. وهدفت الدراسة لتوفير فهماً شاملاً عن الصناعة المالية في الأردن من حيث دخل الأردنيين، وعادات الإنفاق، وسلوك الادخار والاستثمار. إضافة لبحث المنتجات المالية الموجودة لدى السكان الذين لديهم تعاملات مع البنوك مثل القروض وبطاقات الائتمان. كما حددت الدراسة أهم العوائق أمام الشمول المالي للأردنيين الذين ليس لديهم تعاملات مع البنوك، وسلطت الضوء على فرص سد الفجوة. وقيمت الدراسة وعي الأردنيين واستخدامهم واتجاهاتهم تجاه الخدمات المالية غير التقليدية بالإضافة إلى العوامل المحفزة والعقبات التي تعترض ذلك في المستقبل.